

Distr.: General
22 May 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الثالثة

جنيف، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-08372(A)



* 1 9 0 8 3 7 2 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً - الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
٣	ألف - الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
٣	باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
٣	موجز أعدّه الرئيس
٣	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
٣	باء - قيمة البيانات ودورها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وما يترتب على ذلك من آثار على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين
٥	جيم - الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
١٣	مساءل تنظيمية
١٤	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
١٤	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٤	جيم - اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
١٥	المرفق
١٦	الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

ألف - الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند ٤ من جدول الأعمال)

١ - في اجتماع عُقد في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي اختصاصات الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ووافق على أن يتناول الفريق العامل في اجتماعه الأول المواضيع التالية:

(أ) مراجعة دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات حول اقتصاد المعلومات؛

(ب) قياس التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود (التجارة الإلكترونية).

باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند ٥ من جدول الأعمال)

٢ - قرّر فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، إحالة اتخاذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال إلى مجلس التجارة والتنمية. وستجمع أمانة الأونكتاد المقترحات الواردة من الدول الأعضاء بشأن جدول الأعمال والأسئلة التوجيهية وستعرضها على المجلس لينظر فيها، على أن يقرر المجلس الصيغة النهائية لجدول الأعمال المؤقت.

ثانياً - موجز أعدّه الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

٣ - أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان تلتته بيانات لممثلي الوفود التالية: باكستان، وإندونيسيا؛ والهند؛ والإمارات العربية المتحدة؛ والعراق؛ ودولة فلسطين؛ والسنگال؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وماليزيا؛ والكرسي الرسولي؛ والسودان؛ والنيجر؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٤ - وسلّط الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، الضوء على تزايد أهمية تدفقات البيانات وتزايد الاهتمام بها، وأشار إلى أن المناقشة المتعلقة بالبيانات، ولا سيما فيما يتصل بالاستخدام والملكية والخروقات الأمنية والقابلية للتأثر، تشكل ظاهرة رئيسية.

وتشكل التحولات المرتبطة بالبيانات شاغلاً رئيسياً بالنسبة للأفراد والمؤسسات والبلدان، ومن المهم النظر في آثارها الإيجابية والسلبية على حد سواء. وثمة فرص لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية، من خلال تحويل البيانات إلى ذكاء رقمي يسترشد به في اتخاذ القرارات السليمة، أو تصميم الفرص، أو تخطيط السياسات. بيد أنه ثمة أيضاً شواغل بشأن مسائل الأمن والخصوصية والملكية والضرائب. ويتيح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي منتدى للمناقشة على أساس أدلة سليمة وخطاب مستنير بشأن الاتجاهات، من أجل استغلال فرص الازدهار الشامل إلى أقصى حد ممكن. ويتعين أن تتناول المناقشة المتعلقة بدور وتأثير البيانات الفجوة الرقمية والثغرات الكبيرة في الوصول إلى البيانات وفي القدرة على ترجمة البيانات إلى ذكاء رقمي، بين البلدان وداخلها على حد سواء. وتمثل إحدى المسائل الرئيسية التي يمكنها توجيه المناقشات في كيفية توليد قيادة فكرية لمساعدة المجتمع الإنمائي على مواهمة الاتجاهات والإمكانات في ظل تزايد أهمية البيانات مع تطلعات الازدهار الشامل.

٥- وقدّمت أمانة الأونكتاد وثيقة معلومات أساسية بشأن قيمة البيانات ودورها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والآثار المترتبة على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين للجميع (TD/B/EDE/3/2). ويفرز الاقتصاد القائم على البيانات فرصاً وتحديات على حد سواء. ويشكل الوصول إلى البيانات أمراً حاسماً بالنسبة لقدرة الشركات على المنافسة وإنتاجية البلدان، من خلال توفير مصادر جديدة للمعرفة والابتكار وتحقيق الأرباح. كما بإمكان البيانات أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنه توجد مخاطر مرتبطة بالخصوصية والأمن والملكية واستخدام البيانات، ويتركز القوة السوقية في يد الشركات المسيطرة على البيانات. ولا تشمل الموصولة بالإنترنت سوى نصف سكان العالم، ولذا فإنه من المهم فهم مختلف أبعاد الفجوة الرقمية. وظهرت قيمة البيانات في أعقاب التحول إلى الذكاء الرقمي، وهي قيمة يمكن استغلالها بطرق مختلفة. وتشمل القضايا السياسية الرئيسية التي يتعين بحثها خصوصية البيانات وأمنها، والمنافسة، واللوائح المنظمة لتدفقات البيانات عبر الحدود، والضرائب، وبناء القدرات في مجال تحليل البيانات. وقد يكون من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن إطار قانوني مشترك لحماية البيانات، غير أن عملية تحديد المبادئ الأساسية قد تشكل نقطة بداية جهود التشغيل البيئي والمواءمة. وقد تقتضي الاتجاهات الاحتكارية المرتبطة بالبيانات تكييف سياسات المنافسة. ولأن التجارة الدولية ما فتئت تكتسي طابعاً رقمياً، تتزايد أهمية التفاعل بين السياسات التجارية وإدارة الإنترنت، ويتعين زيادة التعاون الدولي الفعال في جميع مجالات السياسة العامة. ويتعين زيادة دعم بناء القدرات في البلدان النامية لاستغلال فوائد التنمية القائمة على البيانات والتصدي لتحدياتها. ويمكن أن تشمل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه عمليات تقييم الاحتياجات، من قبيل عمليات تقييم مدى جاهزية الأونكتاد للتجارة الإلكترونية. وعُرضت في الأخير الأسئلة التوجيهية الأربعة التي يتعين النظر فيها، وهي كما يلي:

(أ) ما هو دور البيانات وقيمتها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في

سياق التجارة والتنمية الشاملتين للجميع؟

(ب) ما هي الفرص والتحديات الرئيسية المرتبطة بإدارة وتنظيم البيانات وتدفقات

البيانات؟

(ج) ما هي السياسات العامة والأنظمة والترتيبات المؤسسية المتبعة في مختلف البلدان والمناطق لاستغلال البيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وحمايتها، وسدّ الفجوات الرقمية، بما في ذلك بين البلدان وداخلها وفيما يخص الشباب، والاقتصاد الريفي، والمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمسائل الجنسانية؟

(د) كيف يمكن للبلدان النامية أن تبني قدراتها، بما فيها المهارات، من أجل استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الدراسات التحليلية للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي؟

٦- وأقر العديد من المندوبين بأن الموضوع المعالج في وثيقة المعلومات الأساسية اختير في الوقت المناسب. وأقرّ عدد من المندوبين بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي يوفر محملاً فريداً لمناقشة الآثار الإنمائية للبيانات والاقتصاد الرقمي. وسلّط بعض المندوبين الضوء على مختلف الفوائد المتصلة بالتحويلات الرقمية في اقتصادات بلدانهم، بما في ذلك توفير فرص العمل، ورفع المبيعات والصادرات، وازدهار الاقتصادات الإبداعية المحلية، وتحسين المساواة بين الجنسين، وتمكين السكان، وتوفير فرص أفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسلط الخبراء الضوء على مختلف التحديات المتصلة بجني الفوائد من الاقتصاد القائم على البيانات، بما في ذلك محدودية المهارات والقدرات التكنولوجية لتنظيم البيانات والاستفادة منها، وعدم نقل التكنولوجيا، والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدّد الكثير من المندوبين على أهمية اعتماد أطر قانونية ذات صلة في مجالات مثل حماية البيانات والخصوصية، ومنع الجرائم السيبرانية، وحماية المستهلك، والمعاملات الإلكترونية، والملكية الفكرية، والجمارك، والمنافسة. كما أثّرت شواغل فيما يتعلق بضرورة اتخاذ إجراءات سليمة لتنظيم ملكية البيانات وأسعارها، وتدفق البيانات عبر الحدود، والضرائب، للتأكد من تقاسم المكاسب المتأتية من الاقتصاد الرقمي بالتساوي بين جميع أصحاب المصلحة. وأبرز أحد المندوبين الحاجة إلى منح البلدان النامية هامشاً سياسياً لتمكينها من اعتماد الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة. واتفق الخبراء على نطاق واسع على ضرورة معالجة الفجوات الرقمية وبناء القدرات والهياكل الأساسية الرقمية في البلدان النامية. وسلط العديد من المندوبين الضوء على أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك داخل الأونكتاد.

باء- قيمة البيانات ودورها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وما يترتب على ذلك من آثار على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٧- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي خمس مناقشات في شكل مائدة مستديرة.

١- تنامي دور البيانات الرقمية في الاقتصاد العالمي

٨- ضم المشاركون في المناقشة الأولى أحد مؤسسي شركة أنفوسيس ورئيسها غير التنفيذي، ورئيس وحدة الابتكار والتكنولوجيات الجديدة لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي، والمدير التنفيذي الأول لمركز آسيا الرقمي. وقد مهدوا للاجتماع من خلال تسليط الضوء على دور البيانات في الاقتصاد وآثارها على صعيد التجارة والتنمية.

٩- وناقش المشاركون الأول تطور اقتصاد البيانات وأهمية الاستفادة منه، إذ باتت البيانات استراتيجية وزادت قيمتها أكثر فأكثر. وتقع البيانات في صلب الاقتصاد الرقمي، وقد قدم المشاركون أربعة نماذج عملية لتنظيم البيانات ومعالجتها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تتمثل الوظيفة الأساسية في التقييم النقدي للبيانات، وتستفيد المنصات الرئيسية من آثار الشبكات، لكن هذا الأمر لا تترتب عنه ابتكارات فحسب بل أيضاً شواغل بشأن الخصوصية والديمقراطية والقضايا الأخلاقية. وفي أوروبا، تشكل اللائحة العامة لحماية البيانات الصك الرئيسي، وتركز على حقوق الإنسان وخصوصية المستهلك، لمنع إساءة استخدام البيانات. وفي الصين، يستند النموذج إلى السيادة على شبكة الإنترنت، وقد ظهر أبطال محليون بفضل الحواجز الوقائية، في ظل تولي الدولة تشغيل التكنولوجيات، وأصبح البلد رائداً عالمياً في العديد من التكنولوجيات الرقمية. وأخيراً، يستند النموذج في الهند إلى الاستفادة من الاقتصاد القائم على البيانات من خلال مزيج من الأنظمة والتكنولوجيات والمؤسسات الجديدة. وبات الناس يملكون ثروة من البيانات، وهو ما قد يشكل أداة من أدوات تمكينهم وتحسين حياتهم. والعمل جارٍ لوضع الصيغة النهائية للإطار القانوني والقوانين فيما يتعلق بحماية خصوصية البيانات في الهند، بما يسمح للمواطنين باستغلال بياناتهم. ويتضمن هيكل التمكين وحماية البيانات مشروع تحديد فريد، يضم من جهة، مجموعة مقدمين للمعلومات، ومن جهة أخرى، مجموعة مستهلكين لها. وهكذا يمكن للناس نقل بياناتهم الخاصة من أي مستهلك للبيانات إلى أي منتج لها عن طريق المزودين بالبيانات. وطُبق المشروع لأول مرة في القطاع المالي، لكن يزمع إنشاء تطبيقات لمجالي الصحة والتعليم مستقبلاً.

١٠- وقرن المشاركون الثاني بين النمو المطرد لتدفقات البيانات عبر الحدود وغيرها من التدفقات الدولية للبرهنة على مدى كثافة العولمة الرقمية. وباتت التجارة الرقمية مهمة أكثر فأكثر، وشهدت التجارة الإلكترونية من الشركة إلى المستهلك على الصعيد العالمي نمواً سريعاً، ولا سيما عبر الحدود. وتشمل الحواجز التي تعترض تدفقات البيانات عبر الحدود، التخزين والتجهيز المحليين، والتحويلات غير المشروعة، والاشتراطات، وتباين استجابات السياسات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية، تثبت الأدلة التجريبية أن اللغات والمدفوعات ومنظومات الإيصال مهمة، وأن آثار المسافة قلّصت لكنها لم تلغ. ويتطلب تعزيز التجارة الإلكترونية الإقليمية عبر الحدود عن طريق التكامل الإقليمي تحسين رأس المال البشري والمهارات الرقمية، وتقارب اللوائح التنظيمية، والحد من أوجه القصور في الخدمات اللوجستية والجمارك والخدمات البريدية، وتحسين نظم المدفوعات الدولية. وقدّم المشاركون برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمثال على التعاون الإقليمي، مشيراً إلى أن الحاجة إلى توسيع نطاق الاقتصاد الرقمي تتطلب تعزيز الأسواق الرقمية الإقليمية. والتمكين من خلال البيانات ليس مهماً لتحقيق أرباح خاصة فحسب وإنما أيضاً لتلبية احتياجات القطاعين العام والخاص، بالانتقال من الرقمنة إلى التنمية.

١١- وأكد المشاركون الثالث أن السياق والثقافة واللغة مسائل مهمة بالنسبة لدور البيانات في الاقتصاد الرقمي. وتوجد أفكار متضاربة عديدة بشأن البيانات. فالنظر إلى البيانات على أنها

"النفط الجديد" قد يفضي إلى احتكارها، وهو ما يتعارض مع الرأي الذي يفيد بأنه لا ينبغي تجميع بعض أنواع البيانات، بل حمايتها أو معاملتها معاملة خاصة. ويمكن اعتبار البيانات عاملاً خارجياً يولد قيمة إلى حد معين تبدأ بعده القيمة في الانخفاض. وأشار المشاركون إلى ضرورة الحديث عن الحقوق. وبإمكان ديناميات "الفائز يظفر بكل شيء" وخطابات اللحاق بالركب أن تؤدي إلى فراغ في القواعد القانونية المتعلقة بالبيانات في بعض البلدان، واللازمة لتحسين مركزها التنافسي. وفي المقابل، يمكن أن ينظر إلى حماية الخصوصية على أنها ميزة تنافسية. ومن الضروري وضع اللوائح بالتدرج والتجريب قبل تنفيذ التجارب على نطاق واسع. ويشكل الذكاء الاصطناعي النقطة الحدودية التالية التي يضطلع عندها جمع البيانات بدور مهم، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المهم إدراك الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الخوارزميات في التقييمات، ويتعين الجمع بين التخصصات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لفهم تعقيدات البيانات والآثار المترتبة عليها. ويتعين الاستفادة من النظم لزيادة القدرات البشرية وليس لتعويضها. وأخيراً، من المهم البدء بالبيانات المفتوحة والعلنية الموجودة بالفعل.

٢- البيانات الرقمية وما يترتب على ذلك من آثار على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين للجميع

١٢- ضم المشاركون في المناقشة الثانية التي ركزت على السؤال التوجيهي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي - ما هو دور البيانات وقيمتها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في سياق التجارة والتنمية الشاملتين للجميع؟ - أحد كبار الزملاء بمؤسسة بروكينغز، ومساعد مدير مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار، والمدير التنفيذي لمؤسسة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

١٣- وأشار المشاركون الأول إلى أن الاقتصاد الرقمي سمح بتحقيق زيادة مهمة في الإنتاجية وتحوّل التجارة الدولية. وتعتبر تدفقات البيانات عبر الحدود شكلاً من أشكال التجارة، وبإمكانها أيضاً أن تساهم في تيسيرها. وقد تجاوزت قيمة البيانات عبر الحدود قيمة تجارة السلع، ويتجلى تحوّل التجارة الرقمية في استخدام البيانات من قبل المنصات، وفي زيادة تجارة الخدمات الرقمية والقيمة المضافة للخدمات في المصنوعات، وكذا في سلاسل القيمة العالمية. بيد أن الفرص التي تتيحها البيانات ضاعفت الحاجة إلى تنظيم البيانات على الصعيد المحلي. ولدى البلدان أسباب مشروعة عديدة لتنظيم وتوطين البيانات على الصعيد المحلي، لكن يتعين عليها النظر في اتباع نهج متوازن لعدم تقييد تدفقات البيانات وخنق اقتصاد البيانات وإمكانية الاستفادة منه. وأشار المشاركون إلى أن أي جدول أعمال بشأن التجارة الرقمية ينبغي أن يهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت وخفض التكاليف، بما ييسر تدفقات البيانات على الصعيد العالمي، مع التزامات من جانب بلدان مصدر ومقصد البيانات، وبعض التقارب العالمي بشأن المعايير التنظيمية المناسبة.

١٤- وتطرق المشاركون الثاني إلى كيفية فتح التكنولوجيا باب التجارة الرقمية أمام جميع الأفراد والمؤسسات والاقتصادات. وشدد على أهمية تدفقات البيانات عبر الحدود وقوة المنصات في الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي في إطار اقتصاد عالمي ما فتئ يكتسي طابعاً رقمياً. ولا يعتبر توطين البيانات دائماً أمراً مهماً لتعظيم قيمة البيانات لأنه لا يستحدث بالضرورة فرص عمل،

ولأن عملية بناء الهياكل الأساسية وصورتها مكلفة جداً. وتنشأ قيمة البيانات من الاستخدام وليس من موقع التخزين، وتُعظَّم قيمة البيانات من خلال قدرتها على أن تتدفق وأن تُجمَع وتُحلَّل. ولاحظ المشاركون أن واضعي السياسات ينبغي أن يركزوا على إعطاء الأولوية لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، وتحسين الهياكل الأساسية التي تدعم الابتكار في مجال البيانات والتجارة الرقمية، وتعظيم الإمداد بالبيانات القابلة لإعادة الاستعمال والتدفق الحر والعابر للحدود للبيانات، ومساعدة العاملين على اكتساب مهارات متعلقة بعلوم ومعارف البيانات. وأشار المشاركون في الأخير إلى أن تنظيم البيانات ينبغي ألا يكون سبباً في خنق الابتكار في المشاريع المحلية، حيث أن معظم البلدان النامية تحتاج إلى سلم من أجل الوصول إلى الأسواق الدولية.

١٥- وسلط المشاركون الثالث الضوء على الطابع المعقّد للاقتصاد الرقمي المتحرك بسرعة. وتوجد أهم المعلومات المتعلقة بالأفراد ومجموعات المستخدمين في ملكية عدد قليل من الجهات الفاعلة الرئيسية، هي المنصات الرقمية العالمية، التي تتأسّس السلسلة القيمة للبيانات. وفُصلت المعلومات عن عمليات الإنتاج. ولاحظ المشاركون أن الشاغل الرئيسي للبلدان النامية ينبغي ألا ينحصر من ثم في حماية الخصوصية، كحق من حقوق الإنسان، بل أن يشمل أيضاً إدارة البيانات التي ينتجها المواطنون وقيمتها الاقتصادية. ويتمتع جزء كبير من القيمة المضافة للبيانات من العلاقات والبيانات الجماعية والسرية للمجتمعات، وينبغي من ثم أن تكون ملكاً لهذه المجتمعات. ولكي تستفيد البلدان النامية من اقتصاد رقمي شامل، يتعين أن تتحكم هذه البلدان في البيانات بما يساعدها على تطوير معلومات تحليلية رقمية. وعند الانتهاء من إرساء الملكية الوطنية للبيانات، يمكن أن تعقد مفاوضات بشأن إمكانية تدفق البيانات عبر الحدود، وفقاً لنوع البيانات.

١٦- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تقاسم عدة مندوبين تجاربهم الوطنية فيما يتعلق بإيجاد بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السماح بتدفق البيانات عبر الحدود من أجل التجارة والابتكار وبين حماية المصالح الوطنية المشروعة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية والخصوصية. ويتمثل التحدي في ضمان حماية البيانات والخصوصية والقيام في أثناء ذلك بإعطاء قيمة نقدية للبيانات وتدقيقها. وشدد مندوبون آخرون على أهمية القيمة الاقتصادية للبيانات، مشيرين إلى وجوب أن تتحكم البلدان النامية أكثر في بياناتها من أجل تحقيق تنمية رقمية شاملة. وينبغي أن تكون البيانات في ملكية المنتجين وليس المجمعين، وثمة حاجة إلى وضع أطر قانونية لملكية البيانات وتسعيها، وكذلك لتدفق البيانات عبر الحدود، من أجل ضمان تقاسم الفوائد الاقتصادية تقاسماً متكافئاً. وسلط مندوبون قليلون الضوء على الآثار الممكنة لقرار منظمة التجارة العالمية وقف العمل اختيارياً بالتجارة الإلكترونية، الذي لا تُفرض بموجبه رسوم جمركية على النقل الإلكتروني، على تعبئة الإيرادات والتصنيع في البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان أن يكون للبلدان النامية حيز سياسي كاف لإنشاء الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود. وشدد أحد المندوبين على ضرورة الحفاظ على معايير حماية البيانات في مستوى عال، لإبقاء الثقة في الاقتصاد الرقمي.

٣- الفرص والتحديات المرتبطة بالبيانات وتدفعات البيانات

١٧- ضمّ المشاركون في المناقشة الثالثة التي ركّزت على السؤال التوجيهي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي - ما هي الفرص والتحديات الرئيسية المرتبطة بإدارة وتنظيم البيانات وتدفعات البيانات؟ - زميل رئاسي بمعهد التنمية العالمية؛ وأحد الزملاء الكبار بمركز الابتكار في أسلوب الحكم الدولي؛ ومراسل مختص في مجال التكنولوجيا لدى صحيفة براند إنيزر وكاتب مساهم في صحيفة دي إيكونوميست.

١٨- وتطرّق المشاركون الأول إلى الكيفية التي يمكن أن يُتيح بها استنباط البيانات وإدماج البيانات في سلاسل القيمة فرصاً في البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل التواصل مع الأسواق العالمية. وقد خفّضت الرقمنة بعض التكاليف التشغيلية بيد أن ثمة مخاوف من أن يؤدي تحكم الشركات الرائدة في البيانات المستمدة من البلدان النامية إلى تحكمها أيضاً في اقتصاداتها، بما يؤدي إلى اعتماد التشغيل الآلي والتأثير في العمالة. وتواجه البلدان النامية تحديات منهجية فيما يتعلق بالاستفادة من البيانات. والإمكانات الاقتصادية للبيانات تتجاوز المنصات. ونظراً لأن سلاسل القيمة محدّدة، فإنه ينبغي النظر في المسائل المتعلقة بالبيانات بحسب القطاع والبلد. ويمكن للبيانات المحصورة في سلسلة القيمة أن توفر مزايا تنافسية جائرة للشركات الرائدة، التي يوجد معظمها في الصين والولايات المتحدة. وبات مهماً أكثر فأكثر للبلدان النامية الوصول إلى البيانات من أجل التنمية. وتشمل مختلف النهج السياسية المتبعة إزاء تحقيق مكاسب إثنائية من البيانات اعتماد نهج السوق الحرة، بفتح تدفعات البيانات عبر الحدود؛ وعدم التشريع إلا فيما يتعلق بأنواع معينة من البيانات الحاسمة الأهمية، بما يحفّز على تقاسم أنواع معينة من البيانات من أجل الصالح العام؛ والنظر إلى سلطة الشركات الرائدة في البلدان المتقدمة كمشكلة هيكلية لا يمكن أن يصلحها السوق، مع ضرورة أن تضمن السياسات القطاعية توطين البيانات في البلدان النامية؛ واتباع نهج سياسي أكثر استقراراً إزاء البيانات، يمكن بموجبه للدول أن تصبح متحكّمة في أنواع معينة من البيانات. وأشار المشاركون إلى ضرورة النظر في الأماكن والسياقات والتسلسلات والشروط التي يمكن أن تطبّق في إطارها هذه النهج السياسية المختلفة.

١٩- وسلّط المشاركون الثاني الضوء على أنه بالرغم من استمرار المناقشات حول التفاوض بشأن اعتماد نهج عالمي إزاء تدفعات البيانات عبر الحدود، يتعين على العديد من البلدان النامية بداية بناء القدرة على إدارة البيانات، من أجل تفادي عدم اتساق السياسات وتشظي الإنترنت. ولم يفض النهج المتبع حالياً إزاء إدارة تدفعات البيانات عبر الحدود من خلال الاتفاقات التجارية إلى قواعد ملزمة أو عالمية أو قابلة للتشغيل المتبادل. والبيانات منتوج لكنها أحياناً سلعة عامة، وهو ما يثير مسألة ما إذا كان ينبغي أن تُحكم تدفعات البيانات بقواعد التجارة أو بنهج جديد أكثر فعالية. وفيما يتعلق بالبيانات، تملك الدول الكبرى خليطاً من القواعد لتنظيمها، ويتفاقم عدم إدارة البيانات في البلدان النامية بفعل الميزة التنافسية للجهات الفاعلة الرئيسية الموجودة بالفعل في البلدان المتقدمة، وغياب المهارات والقدرات ذات الصلة اللازمة للاستفادة من البيانات. وعلى صانعي السياسات إيجاد أرضية مشتركة لوضع لوائح تنظيمية. وأخيراً، يتعين على البلدان النامية والبلدان المتقدمة التعاون من أجل صياغة إدارة ذكية للبيانات بغرض جعلها مورداً للتنمية الاقتصادية.

٢٠- وأشار المشاركون الثالث إلى أن البيانات تعتبر أكثر موارد العالم قيمة. ووجود فوارق هائلة في المعلومات بين الجهات الفاعلة المهيمنة في اقتصاد البيانات وغيرها من الجهات يستدعي وضع إطار جديد. وتحقق الجهات الفاعلة المهيمنة في البلدان المتقدمة أرباحاً كبيرة، لكن لا أحد يستطيع بوضوح ادعاء ملكية البيانات التي خلقت هذه الأرباح. في ظل عدم التنظيم، أصبح اقتصاد البيانات احتكاراً على فئة قليلة، مع احتمال أن تهيمن عليه الصين والولايات المتحدة في المستقبل. ولم تكن سياسة المنافسة مناسبة للعالم الرقمي؛ ولذلك اقترح المشاركون ولاية لتقاسم البيانات تدريجياً، تلزم بموجبها الشركة التي تبلغ حصة سوقية معينة بتبادل بياناتها مع المنافسين. ونظراً لأن سياق البيانات ليس لعبة بمحصلة صفرية وإنما لعبة بمحصلة متعددة ولأن البيانات غير متضادة، ستستمر المنصات العالمية في الاستفادة من البيانات. وقد يكون تقاسم البيانات وسيلة لاستفادة الشركات في جميع أنحاء العالم، مع إمكانية الوصول إلى البيانات بصرف النظر عن مكان تخزينها.

٢١- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، قدّم الخبراء آراء متباينة، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود وتوطين البيانات. وأكد بعض المندوبين أن البيانات هي مصدر ميزة تنافسية للشركات في البلدان النامية وأن الاتفاقات التجارية تميل إلى أن تحافظ الجهات الفاعلة المهيمنة على مزايا الريادة، وهكذا يجب تنظيم تدفقات البيانات المولدة محلياً كي يتسنى للبلدان النامية تحقيق فائدة اقتصادية منها. وعلاوة على ذلك، يتطلب بناء قطاع رقمي محلي توافر بيانات محلية وسياسة قطاعية رقمية، ويتعين معالجة مسألتها تركيز القوة السوقية والضرائب في الاقتصاد الرقمي. وشدد عدة مندوبين على الحاجة إلى تكييف الأطر القانونية المتعلقة بالبيانات مع الظروف الوطنية. وعلى العكس من ذلك، أيد بعض المندوبين تيسير تدفقات البيانات عبر الحدود كوسيلة لتيسير الابتكار والتجارة، مع التأكيد على أن توطين البيانات قد يزيد من التكاليف ويخفض الكفاءة وليس ضرورياً لتحقيق التنمية. ومن الممكن امتلاك نظام لحماية البيانات وضمان سلامة تدفقات البيانات دون توطينها. وعلاوة على ذلك، أعرب العديد من المندوبين عن قلقهم إزاء قدرة البلدان النامية على تطبيق سياسة المنافسة على المنصات الرقمية العالمية القوية. ولاحظ عدة مندوبين أن التكامل الإقليمي يؤدي دوراً مهماً في وضع سياسات تدفق البيانات عبر الحدود. وشدد أحدهم على أن الحق في حماية الخصوصية والبيانات أمر أساسي عند تقاسم البيانات. وأشار عدة مندوبين إلى أنه قد يكون من الضروري وضع لوائح تنظيمية مختلفة لمختلف أنواع البيانات.

٤- القضايا والتحديات التنظيمية

٢٢- ضم المشاركون في المناقشة الرابعة التي ركزت على السؤال التوجيهي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي - ما هي السياسات العامة والأنظمة والترتيبات المؤسسية المتبعة في مختلف البلدان والمناطق لاستغلال البيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وحمايتها، وسدّ الفجوات الرقمية، بما في ذلك بين البلدان وداخلها وفيما يخص الشباب، والاقتصاد الرقمي، والمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمسائل الجنسانية؟ رئيس وحدة حماية البيانات في مجلس أوروبا، ومدير مكتب التجارة الإلكترونية في وكالة تطوير المعاملات الإلكترونية بتايلند ونائب مفوض لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا.

٢٣- ولاحظ المشاركون الأول أن المعاهدة رقم ١٠٨ لمجلس أوروبا، اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، تمثل الصك الدولي الوحيد الملزم قانوناً فيما يتعلق بحماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية، وتعتبر مفتوحة أمام جميع البلدان. وأثرت الاتفاقية في تشريعات أخرى في جميع أنحاء العالم، وتُفحّت لتعكس التطورات الأخيرة، مع الحفاظ على الاتساق مع المبادئ التوجيهية الدولية الأخرى، مثل اللائحة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حماية الخصوصية ونقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وإطار منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ بشأن حماية الخصوصية. ويتعين إثراء البيانات من خلال أخذ السياق بعين الاعتبار، وتخريبها من المستودعات المغلقة، وحمايتها، لتمكين المشاريع التجارية من النمو، عن طريق السماح بتدفق البيانات عبر الحدود. ومع ذلك، لا بد من تمكين الزبائن أيضاً وحمايتهم عند استخدام البيانات الخاصة بهم. وتدفق المعلومات عبر الحدود أمر محفوف بالمخاطر، ومن ثم لا بد من ضمان الحماية من خلال المعاملة بالمثل والتعاون بين وكالات حماية البيانات. وتهدف اللائحة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات إلى تعزيز النقل الدولي للبيانات في القطاع التجاري، وفي الوقت نفسه إلى حماية الخصوصية، وتنص على عدة آليات لتحديد تلك البلدان التي قد تتدفق إليها بيانات مواطني الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك قرارات الملاءمة والقوانين الملزمة المتعلقة بالشركات والبنود التعاقدية الموحدة. وفي الولايات المتحدة، وُضع نظام معين يدعى "درع حماية الخصوصية". لكنه لم يوضع حتى الآن صك لحماية البيانات في إطار الأمم المتحدة؛ وهكذا أوصى المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية بتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على المعاهدة رقم ١٠٨.

٢٤- وعرض المشاركون الثاني عمل وكالة تطوير المعاملات الإلكترونية في توفير هياكل أساسية آمنة للمعاملات الإلكترونية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التجارة الإلكترونية، وقدم توصيات بشأن مسألة حماية الخصوصية والبيانات الشخصية. والتوعية أمر مهم، لأن شرائح كبيرة من السكان لا تعلم كثيراً عن بياناتها المتاحة على منابر وسائط التواصل الاجتماعي أو لا تقرأ سياسات الخصوصية بسبب طولها أو صعوبة فهمها. وفي تايلند، باتت الخصوصية تكتسي أهمية متزايدة بسبب تحول البلد نحو الرقمنة. والحق في الخصوصية مكفول في الدستور منذ عام ١٩٩١، لكنه لم يكن يوجد، حتى وقت قريب، قانون عام بشأن حماية البيانات، بل فقط تشريعات في مجالات محددة. وفي عام ٢٠١٩، صادقت الجمعية التشريعية الوطنية على مشروع قانون بشأن حماية البيانات الشخصية. وعملية الصياغة كانت صعبة بسبب الحاجة إلى تحقيق التوازن بين حماية الخصوصية والبيانات والدفع نحو تحقيق تطورات تكنولوجية، وهو توازن يتطلب تعاوناً بين القطاعين العام والخاص من أجل الرقمنة والتنمية.

٢٥- وناقش المشاركون الثالث الأسواق الرقمية والتجارة الإلكترونية وآثارها بالنسبة لسياسة المنافسة. وكما استوجبت ذلك الثورات الصناعية السابقة، من المهم رفع التحديات وتبني التغيير في الوقت ذاته. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن أن يشكل التكامل الإقليمي استجابة لضرورة بلوغ كتلة حرجة وتيسير التجارة داخل المنطقة الواحدة. وتشمل الشواغل المتصلة بالمنافسة أسعار إعادة البيع المفروضة، واتفاقات التكافؤ المتعددة المنصات، وأشكال حظر وتقييد المبيعات على شبكة الإنترنت، والتمييز في الأسعار بين المناطق الجغرافية. ولاحظ المشاركون

أن الشركات أصبحت كبيرة ومهيمنة في السوق، وأن آثار الشبكات تؤدي إلى ارتفاع حواجز الدخول والقوة السوقية، وأن أدوات تنظيم المنافسة المتاحة ربما غير كافية. واستعراض القضايا السابقة يفيد في تحسين فهم النماذج الجديدة للأعمال التجارية. وكثيراً ما تنطوي الإجراءات المانعة للمنافسة التي تتخذها المنصات على آثار عابرة للحدود، وهو ما يقتضي التنسيق بين السلطات. ولا تستطيع السياسة الوطنية وحدها حل المشاكل، بالنظر إلى حجم المسائل المعنية، بما في ذلك الخصوصية، وحماية المستهلك، والقوة السوقية، وآثار الشبكات. وأبرز المشارك أن عملية نقل البيانات ونظم البيانات المفتوحة قد تشكّل جزءاً من الحل، مع قدرة المستخدمين على التنقل ببياناتهم وبخياراتهم لتقاسم هذه البيانات. ولا بد من وضع مدونة قواعد سلوك للمنافسة في الأسواق الرقمية، ومن تجهيز الهيئات التنظيمية بما يلزم من أجل التصدي لتعقيدات تلك الأسواق. ومن المهم فهم المشكلة الأساسية من أجل التصدي لها على نحو سليم، لكن التحدي يكمن في تحديد الضرر (المحتمل) إلحاقه بالمنافسة تحديداً واضحاً. ويقتضي التنظيم الاستباقي إزالة الغموض المحيط بشواغل المنافسة فيما يتعلق بالبيانات الضخمة والتكنولوجيا، والاستثمار في المهارات والتعاون بين النظراء من أجل توفير استجابة منسقة. وأخيراً، تقاسم المشارك أمثلة عن تنظيم المنافسة في الاقتصاد الرقمي في جنوب أفريقيا وغيرها من الولايات القضائية.

٢٦- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، قدم الخبراء مواقف متضاربة فيما يتعلق بالنهج السياساتية المتبعة إزاء البيانات. وشدد بعض المندوبين على أهمية تنظيم ملكية البيانات على الصعيد الوطني، بما يكفل حقوق وتحكم الأفراد أو المجتمعات فيها. ومن المهم التمييز بين مختلف أشكال البيانات. وثمة حاجة إلى وضع سياسات مناسبة لمعالجة الاتجاهات الاحتكارية والضرائب في الاقتصاد الرقمي، وكذلك لتقاسم الفوائد المحققة من البيانات تقاسماً واسعاً. كما يتعين أن تسمح السياسات للبلدان النامية بتحقيق تحول صناعي، بطرق منها توطين البيانات. وأبرز مندوبون آخرون أن تدفق البيانات عبر الحدود هو الخيار السياسي الصحيح لتمكين البلدان من الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي وتفاذي التكاليف غير الضرورية التي تثبط النشاط التجاري. وطلب بعض المندوبين أن تضطلع الأونكتاد بأعمال لتقدير قيمة البيانات وكيفية تقاسمها على نحو منصف. ووصف عدة مندوبين مختلف التدابير المتخذة وطنياً بشأن حماية البيانات وأمنها. وأثار مندوبون قليلون شواغل فيما يتعلق بمتطلبات الكفاية المنصوص عليها في اللائحة العامة لحماية البيانات. ومن الضروري تحقيق التوازن بين أهداف التكنولوجيا والابتكار، وتنمية الأعمال التجارية، والخصوصية، مع حماية حقوق جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٥- بناء القدرات المتعلقة بتقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي

٢٧- تركّزت المناقشة الخامسة، التي ترأسها أحد المندوبين نيابة عن نائب الرئيس - المقرر، حول السؤال التوجيهي الرابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي، أي، كيف يمكن للبلدان النامية أن تبني قدراتها، بما فيها المهارات، من أجل استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل تقنيات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي؟ وناقش المشارك، وهو مدير برنامج ماجستير في التحليل التطبيقي للأعمال التجارية بجامعة آسيا والمحيط الهادئ، بناء المهارات في سياق الاقتصاد القائم على البيانات بصورة متزايدة. وأشار المشارك إلى أن نقص المهارات في علوم البيانات والدراسات التحليلية يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للشركات والاقتصادات. وأظهرت التوقعات أنه سيكون هناك طلب كبير على اليد العاملة المختصة في علوم البيانات والدراسات

التحليلية في البلدان الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، الذي أفضى مشروعه Data Analytics Raising Employment إلى التوصية بتوفير كفاءات في علوم البيانات والدراسات التحليلية، واقترح مبادرات ترمي إلى سد الفجوة في المهارات الرقمية. وتهدف الفلبين إلى بناء القدرات التحليلية ذات الصلة لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي الجديد من حيث العمالة ولوضع النظام الإيكولوجي لاقتصاد قائم على البيانات يكون تنافسياً في الدراسات التحليلية على الصعيد العالمي ومصدراً رئيسياً لتزويد المجتمع بكفاءات التحليل. وقد حُدِّدت أدوار وظيفية مختلفة في مجال التحليل، وأنشئ ماجستير في التحليل التطبيقي للأعمال التجارية، مع استحداث منهج متعدد التخصصات في إطار برنامج واسع النطاق يشمل المهارات الشخصية ولا يقتصر على المهارات التقنية؛ ويتخرج منه مديرون تحليليون. ويمكن تلخيص التجربة كما يلي: التفكير على نطاق واسع، والبدء على نطاق ضيق، والنمو بسرعة وعلى نحو قابل للإدارة.

٢٨- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تقاسم عدة مندوبين تجاربهم الوطنية في تعزيز المهارات والقدرات ودعم استخدام تقنيات تحليل البيانات في البلدان الأخرى. وأشار أحد المندوبين إلى أنه ثمة حاجة إلى متخصصين في تقنيات تحليل البيانات لا لتطوير الأعمال التجارية فحسب، بل أيضاً بوصفهم صانعي سياسات. وأكد مندوب آخر أهمية المهارات الشخصية للتفاعل البشري مع التكنولوجيا، ولا سيما بالنظر إلى توسع الذكاء الاصطناعي.

٦- مناقشة بشأن التوصيات السياساتية المقترحة

٢٩- ناقش فريق الخبراء الحكومي الدولي مجموعة توصيات اقترحها الرئيس بشأن السياسة العامة في إطار البند ٣. وفيما يتعلق ببعض المسائل، يبدو أنه جرى التوصل إلى توافق في الآراء، لا سيما فيما يتعلق بالأهمية المتزايدة للبيانات الرقمية بالنسبة للتجارة والتنمية، وإمكانية أن تنطوي الرقمنة على فرص وتحديات على حد سواء، والحاجة إلى معالجة الفجوات الرقمية من خلال بناء القدرات وتدابير أخرى. غير أنه ما زال ثمة تباين كبير في الآراء بشأن عدد من القضايا الأخرى، ولا سيما كيفية إدارة وتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود؛ وطبيعة الأنظمة المتعلقة بالبيانات (بما فيها حماية البيانات وتوطينها وملكيته والسياسات القطاعية والتجارية الرقمية)؛ والسياسات الوطنية والدولية التي ينبغي التوصية بها بغرض تحقيق فوائد تجارية وإنتاجية من البيانات في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ومعظم المواضيع قيد المناقشة في الدورة الثالثة معقدة وحساسة من الناحية السياسية، الأمر الذي يسهم في صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. ومع ذلك، يمكن أن تساعد المناقشة المكثفة بين الجهات صاحبة المصلحة في زيادة فهم المسائل المطروحة والآراء المتباينة، ويمكن أن تساهم في العمل المقبل المتعلق بتحقيق مكاسب إنتاجية من البيانات والاقتصاد الرقمي.

جيم- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٠- قرّر مجلس التجارة والتنمية، في دورته الخامسة والستين، الجزء الأول، إنشاء الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وهكذا، دُعي فريق الخبراء الحكومي

الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى الموافقة على اختصاصات الفريق العامل والمواضيع المقترحة لاجتماعه الأول، أي تنقيح دليل الأونكتاد لإنتاج إحصاءات اقتصاد المعلومات وقياس التجارة الإلكترونية عبر الحدود. ويشكّل الدليل الأداة المرجعية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة لموظفي المنظمات الإحصائية الوطنية المسؤولة عن قياس اقتصاد المعلومات، ويتوقع أن يُشكّل دليلاً يستخدمه الإحصائيون في البلدان النامية في جميع مراحل إنتاج ونشر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بالأعمال التجارية. وتتطلب الصيغة الحالية، الصادرة في عام ٢٠٠٩، تنقيحاً للتأكد من أنها تتضمن أحدث التصنيفات والتعاريف وكذا التطورات الجديدة في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. واقترحت أمانة الأونكتاد أن يقدم الخبراء الإحصائيون من الدول الأعضاء تعليقات ومدخلات بشأن مشروع منقح للدليل في الاجتماع الأول للفريق العامل، بما يزيد من قوة تحكم السلطات الإحصائية الوطنية ذات الصلة. واقترح الموضوع الثاني من أجل الاستجابة لطلب الدول الأعضاء المتزايد على تحسين قياس التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود. وبإمكان الفريق العامل، في جلسته الأولى، أن يُقيّم التطورات المنهجية الأخيرة، ويمكن دعوة الدول الأعضاء إلى تبادل التجارب والممارسات الجيدة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن الموضوع مهم للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، فإنه يوجد نقص في الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، ولا سيما في البلدان النامية.

٣١- وأعرب الخبراء عن دعمهم للفريق العامل، واعتمدوا اختصاصاته، ووافقوا على الموضوعين المقترحين للجلسة الأولى (انظر الفصل الأول). وأشار مندوبان اثنان إلى الإيضاحات المقدمة من الأمانة فيما يتعلق بتوفير الترجمة الشفوية للفريق العامل بجميع اللغات الرسمية. واقترح أحد المندوبين إمكانية أن ينظر الفريق العامل، ضمن المواضيع التي ستناقش في الاجتماع الأول، في الجهود اللازمة لقياس قيمة التجارة الإلكترونية، وخاصة فيما بين المستهلكين. وأعرب السودان وتايلند عن اهتمامهما باستضافة اجتماعات الفريق العامل المقبلة.

ثالثاً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٢- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، السيدة قدارة أحمد حسن (جيبوتي) رئيسةً له، والسيدة جولي إيموند (كندا) نائبةً للرئيس - المقرر.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٣- أقرّ فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، كما يرد في الوثيقة TD/B/EDE/3/1. وجدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣- قيمة البيانات ودورها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وما يترتب على ذلك من آثار على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين.
- ٤- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- ٦- اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جيم- اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٤- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بأن تعدّ نائبة الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الثالثة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	بوتان	سري لانكا
أذربيجان	بوتسوانا	سلوفاكيا
الأرجنتين	بوركينافاسو	سلوفينيا
الأردن	بوروندي	سنغافورة
إسبانيا	بولندا	السنغال
أستراليا	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السودان
إستونيا	بيرو	السويد
أفغانستان	بيلاروس	سويسرا
إكوادور	تايلند	سيراليون
ألبانيا	تركيا	سيشيل
ألمانيا	تشاد	صربيا
الإمارات العربية المتحدة	تشيكية	الصين
إندونيسيا	توغو	العراق
أوغندا	توفالو	عمان
أوكرانيا	تونس	غابون
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جامايكا	غانا
أيرلندا	الجلب الأسود	غواتيمالا
إيطاليا	الجزائر	غيانا
باراغواي	جزر سليمان	فانواتو
باكستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنسا
البحرين	جمهورية تنزانيا المتحدة	الفلبين
البرازيل	جمهورية كوريا	فنلندا
بربادوس	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	قبرص
البرتغال	جنوب افريقيا	كازاخستان
بروني دار السلام	جيبوتي	الكاميرون
بلجيكا	الدانمرك	كمبوديا
بلغاريا	دولة فلسطين	كندا
بنغلاديش	زامبيا	كوبا
بنما	زمبابوي	كوت ديفوار
بنن	ساموا	كوستاريكا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EDE/INF.3.

نيبال	المغرب	الكونغو
النيجر	المكسيك	الكويت
نيجيريا	ملاوي	كيريباس
نيوزيلندا	المملكة العربية السعودية	كينيا
هايتي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	لاتفيا
الهند	وأيرلندا الشمالية	ليبيريا
هندوراس	منغوليا	ليبيا
هنغاريا	موريتانيا	ليتوانيا
هولندا	موزامبيق	ليسوتو
الولايات المتحدة الأمريكية	ميانمار	مالي
اليابان	ناميبيا	مدغشقر
اليمن	النمسا	مصر

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثّلة في الدورة:

مصرف التنمية الأفريقي

الاتحاد الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ

مصرف التنمية الكاريبي

أمانة الكومنولث

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجلس التعاون الجمركي

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون الإسلامي

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

مركز الجنوب

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُثّلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مركز التجارة الدولية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

- برنامج الأغذية العالمي
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:
- منظمة العمل الدولية
- المنظمة الدولية للهجرة
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- الاتحاد البريدي العالمي
- مجموعة البنك الدولي
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
- الفترة العامة*
- مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية
- الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
- المنظمة الدولية للمستهلكين
- المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
- غرفة التجارة الدولية
- الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
- المنظمة الدولية لأرباب العمل
- الاتحاد الدولي للنقل على الطرق
- المنظمة الكاميرونية للنهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي
- جمعية المواطن
- الهيئة الدولية للخدمات العامة
- شبكة العالم الثالث
- الفترة الخاصة*
- اتحاد النقل الجوي الدولي
- المعهد الدولي للمحيط